

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2005/38
3 December 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الحادية والستون

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

إتاحة إمكانية التداوي في سياق جوائح كفيروس نقص المناعة البشري/

متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والسل والملاريا

تقرير الأمين العام

موجز

يلخص هذا التقرير المساهمات الواردة من الدول ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بالخطوات التي اتخذتها لتحسين إمكانية التداوي في سياق جوائح كفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والسل والملاريا.

المحتويات

| <u>الصفحة</u> | <u>الفقرات</u> | |
|---------------|----------------|---|
| ٣ | ٢ - ١ | مقدمة |
| ٣ | ١٢ - ٣ | المساهمات المقدمة من الدول أولاً - |
| ٦ | ٢٠ - ١٣ | المساهمات المقدمة من هيئات منظمة الأمم المتحدة ثانياً - |
| ٦ | ١٣ | ألف - منظمة العمل الدولية |
| ٧ | ١٨ - ١٤ | باء - مفوضية حقوق الإنسان |
| ٩ | ١٩ | جيم - برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز |
| ٩ | ٢٠ | دال - منظمة الصحة العالمية |
| ١٠ | ٢١ | ثالثاً - المساهمات المقدمة من المنظمات غير الحكومية |

مقدمة

١ - أقرت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٢٦/٢٠٠٤ بأن إتاحة إمكانية التداوي في سياق جوائح مثل فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والسل والملاريا هي أحد العناصر الأساسية في التوصل تدريجياً إلى الأعمال التام لحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه. ورجت اللجنة من الأمين العام أن يطلب إلى الحكومات وأجهزة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تدلي بتعليقاتها بشأن ما اتخذته من خطوات لتعزيز هذا القرار وتنفيذه، بحسب الاقتضاء.

٢ - ويلخص هذا التقرير الردود الواردة من حكومات بولندا وكوبا ولبنان والمكسيك وموريشيوس وناميبيا واليونان، بالإضافة إلى ردود منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة الصحة العالمية. كما وردت مساهمة من المجلس الدولي للممرضات. وقُدّم أيضاً عدد من الإجابات على طلب المعلومات بموجب القرار ٤٧/٢٠٠٣ المتعلق بحقوق الإنسان في سياق فيروس نقص المناعة البشري ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة. وترد التقارير المتعلقة بتلك الإجابات في الوثيقة E/CN.4/2005/79؛ أما الإجابات الكاملة فهي متاحة لدى الأمانة للاطلاع عليها.

أولاً - المساهمات المقدمة من الدول

٣ - أعربت حكومة كوبا عن اعتقادها بأن الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه يشمل، من بين أمور أخرى، الحصول على الأدوية. ورغم أن انتشار فيروس نقص المناعة البشري في كوبا ما برح قليلاً نسبياً، فإن الحكومة ترى أن الحفاظ على هذا الوضع أمر صعب في ضوء الحصار الاقتصادي القائم الذي يمنع كوبا من الحصول على ٥٠ في المائة من العقاقير المتيسرة في العالم. غير أن كوبا تنتهج سياسات صارمة للسيطرة على الوباء. فقد وُضع للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري وبالإيدز برنامج يركز على احتياجاتهم. ويتم توفير العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات الارتجاعية مجاناً، وتم إنشاء مراكز صحية متخصصة. وعيّنت الحكومة فريقاً عاملاً خاصاً يأخذ على عاتقه مهمة تقييم وتنسيق التصدي للوباء على الصعيد الوطني. وحظيت مكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز بالأولوية ضمن إطار العمل العام المتعلق بنظام الرعاية الصحية الشامل والمجان في البلاد. وقد زُوّد بالعقاقير الضرورية جميع من هم بحاجة إليها. وتنوّه الحكومة أن خبرة البلد الممتدة على مدى أربعة عقود في مجال إنتاج المستحضرات الصيدلانية العامة (غير ذات علامات تجارية) قد أثبتت فائدتها في هذا الصدد. ولدى كوبا بنية أساسية واسعة في مجال البحث والتطوير، إلى جانب نظام للرد والتصدي السريعين. وقد تم بلوغ مستوى عال في مراقبة الدم وسلامة مشتقاته إذ لم تُكشف حالة واحدة جديدة من حالات انتقال المرض من الأم إلى الطفل منذ عام ١٩٩٧.

٤ - ولاحظت الحكومة أن مكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز على الصعيد العالمي تتطلب انخراط شركات صنع الأدوية فيها والتزامها بها. ورأت الحكومة أن نظاماً اقتصادياً عالمياً غير عادل يسهل تفشي المرض. وكما تتكامل مكافحة المرض بالنجاح، تقترح الحكومة استثناء الأدوية الأساسية من حماية براءات الاختراع وإلغاء

الديون الخارجية وتحويل البلدان الغنية استثمارها من النفقات العسكرية إلى الاستثمار في الصحة. وبصدد التعاون الدولي، أفادت الحكومة أن كوبا تتعاون مع بلدان أخرى، حيث تقدم إلى المجتمع الدولي أربعة آلاف طبيب وعامل في مجال الصحة وما يكفي من الأساتذة في الاختصاصات الطبية لإنشاء عشرين كلية طب وتوفير العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات الارتجاجية لثلاثين ألف مريض، كما توفر لوازم التشخيص. وارتأت الحكومة أن يتحمل المجتمع الدولي جزءاً من نفقات الأدوات والمواد المستخدمة في هذا التعاون.

٥- وأفادت حكومة فنلندا أن مرضى الإيدز يتلقون العلاج والرعاية بالمجان. وينص القانون المتعلق بوضع المرضى وحقوقهم (الذي يسري على مرضى الإيدز) على حق المرضى في الحصول على المعلومات وتلقي الرعاية والعلاج، وعلى حقهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بعلاجهم. كما يحظر القانون حظراً باتاً إفشاء المعلومات المتعلقة بالحالة الصحية للمريض دون موافقته كتابياً على ذلك.

٦- وأفادت حكومة اليونان بأن عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشري في البلد قد استقر. وتمثل العقاقير العلاجية جزءاً من خطة الحكومة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز مكافحة منهجية. وتقدم الفحوص وخدمات المتابعة (الخلايا المناعية سي - دي ٤ والشحنة الفيروسية)، فضلاً عن العقاقير المضادة للفيروسات الارتجاجية، بالمجان. وتعمل الوحدات الخاصة بالأمراض المعدية ومراكز المختبرات المتخصصة في الإبلاغ عن الإيدز في جميع أنحاء البلاد. وتقدم خدمات التمريض والرعاية الطبية والأدوية للمهاجرين الاقتصاديين الأجانب واللاجئين المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز (من بين أمراض معدية أخرى). وقد أنشأ المركز الهليني لمراقبة الأمراض المعدية دار ضيافة تقدم الدعم النفسي والمساعدة للأشخاص الحاملين لفيروس نقص المناعة البشري من ذوي الدخل المنخفض، بالإضافة إلى علاج الأسنان وأمراض المعدة بالمجان.

٧- وأفادت حكومة لبنان بأن العلاج الثلاثي متيسر حالياً لجميع اللبنانيين والفلسطينيين المقيمين في لبنان المستوفين للشروط. وإن المفاوضات التي جرت في سياق مبادرة منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالإيدز من أجل الحصول على العقاقير قد أسفرت عن حدوث انخفاض بنسبة ٨٥ إلى ٩٠ في المائة في أسعار العقاقير الأساسية.

٨- وأفادت حكومة موريشيوس أن جميع المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز يتلقون علاجاً مجانياً بالعقاقير المضادة للفيروسات الارتجاجية، كما أن علاج الملاريا متوفر بالمجان. أما السل فهو قليل الانتشار في موريشيوس وتخضع جميع حالات الإصابة به للتحري والعلاج بلا مقابل.

٩- وأفادت حكومة المكسيك بأن نسبة العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات الارتجاجية ارتفعت من ٨٤ إلى ١٠٠ في المائة لصالح المسجلين لدى مؤسسات قطاع الصحة بوصفهم مصابين بالإيدز. وقد خصصت الحكومة ما يزيد عن ٣٠٠ مليون بيسو لتوفير العقاقير المضادة للفيروسات الارتجاجية للشريحة السكانية الأكثر عرضة التي لا يشملها الضمان الاجتماعي. وتتيح هذه الأموال ضمان استمرار تلقي ما يزيد عن ثلاثة آلاف مريض على العلاج، وتقديمه لـ ٣٤٠٠ مريض جديد. وستفي حكومات الولايات بحاجة ٢٩٦١ مريضاً آخر. ونوهت

الحكومة أنه قد اختتمت في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ المفاوضات التي مكنت من تخفيض أسعار العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات الارتجاعية وهو العلاج الأكثر شيوعاً للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. وتفيد الحكومة أن أسعار هذا العلاج، التي كانت تتراوح بين ألف وخمسة آلاف من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠١، تكلف حالياً ما بين ٣٥٠ و ٦٩٠ دولاراً. وبغية تقديم الرعاية المناسبة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز غير المشمولين بالضمان الاجتماعي، تفيد الحكومة أن عدد أقسام الرعاية المتخصصة في الوحدات التابعة لوزارة الصحة زيد من ٧٦ وحدة في عام ٢٠٠٢ إلى ٩٤ وحدة في عام ٢٠٠٣. وأنشئت تلك الأقسام الجديدة في الولايات التي يعيش بها العدد الأكبر من المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والتي يكون فيها الحصول على الرعاية الصحية أكثر صعوبة بسبب عوامل جغرافية.

١٠- فيما يخص مرض السل، تعلن حكومة المكسيك أن المرض يمثل مشكلة كبرى تهدد الصحة العامة وأنه يمثل أولوية صحية. وقد شهد الاعتلال الناجم عن السل الرئوي اتجاهها مستقراً خلال السنوات الخمس الماضية، إذ تراوح بين ٢٠ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة. وبلغ معدل انخفاض الوفيات الناجمة عن السل الرئوي ٠,٠٤ في المائة في عام ٢٠٠١ مقارنة بعام ٢٠٠٠. وتبلغ نسبة الحالات التي يتمثل فيها المرضى للشفاء ٨٣ في المائة. أما الرعاية النوعية التي يحصل عليها المرضى في الحالات التي تقاوم العقاقير فقد ارتفعت بمعدل ٥٠ في المائة. وفيما يتعلق بتشخيص الحالات الجديدة والكشف عنها في أوانه، أُجريت أكثر من ٦٠٠ ألف عملية استجهاً جرثومي. وبالإضافة إلى ذلك، أُجريت دراسات وبائية على ٩٥ في المائة من الأشخاص ذوي الصلة بمرضى بغية حساب نسبة احتمال الإصابة بالعدوى. وأنشئت شبكة تمرير مكسيكية خاصة بداء السل بمشاركة ٣٢ ولاية وأكثر من ٢٥٠ من الممرضات والمهنيين في المجالات ذات الصلة. وتم الاحتفال باليوم العالمي لداء السل في جميع أنحاء البلد، حيث عقدت أكثر من ٢٥ ألف جلسة مناقشة حضرها ما يزيد عن ٣٨٠ ٠٠٠ مشاركاً، ووُزع ما يزيد عن ٤٨٨ ٠٠٠ كتيب إعلامي وأذيعت ٦ ٣٠٠ رسالة إعلامية عبر الأثير والتلفاز والإصدارات الصحفية. ونظمت كذلك أنشطة مكثفة على الصعيد الوطني وعلى مستوى الولايات والمقاطعات وعلى المستوى المحلي، تخللتها فعاليات اجتماعية وأكاديمية شاركت فيها منظمات وطنية ودولية، وجرى فيها حث جميع العاملين في مجال الصحة على بذل المزيد من الجهد حتى يغدو "المكسيك خالياً من السل". ويجري تعاون ثنائي مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تدعيم نظام الإحالة وإدارة الحالات الخاص بالمكسيك والولايات المتحدة بواسطة "بطاقة داء السل ذات القوميتين" التي تسلم للمهاجرين المصابين بداء السل بغية تسهيل استمرار الرعاية ودعم البرنامج المسمى "أذهب وارجع سالمًا". والمكسيك هي ممثلة الأمريكيتين في مبادرة "التصدي لداء السل" التي تقوم بها منظمة الصحة العالمية.

١١- ونوهت حكومة ناميبيا أن وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية قد حصلت على ثاني أكبر ميزانية في العام ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وفيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، وضعت الحكومة برنامجاً قبل أربع سنوات كان يرمي إلى ضمان حصول المرضى، ولا سيما النساء الحوامل والمرضعات، على الأدوية المضادة للفيروسات الارتجاعية. وفيما يتعلق بتدابير مكافحة داء السل، تنفذ الحكومة برامج تشتمل على إنشاء عيادات متخصصة في داء السل داخل جميع المستشفيات من أجل توفير الأدوية المفيدة والقيام بحملة تحصين (تستهدف الأطفال بوجه

خاص) والتوعية بوسائل انتقال المرض والترويج لتغذية وافية. ونوهت الحكومة أن الملاريا تمثل مشكلة صحية خطيرة في البلاد (لا سيما في شمال ناميبيا)، وعرضت بعض سبل التصدي لها، كالأخذ بآليات مراقبة الملاريا في أقسام الرعاية الصحية الأساسية، والحصول على سبل العلاج المضادة للملاريا، والتوعية الصحية الفعالة.

١٢ - وأفادت حكومة بولندا بأن الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز يحصلون على العلاج المتخصص والمجاني منذ عام ١٩٩٠. وأشارت إلى أن بولندا قد قدمت علاجا متطورا للمرضى حاملي فيروس نقص المناعة البشري منذ بدء ظهور موانع البروتين في عام ١٩٩٦. واليوم يحصل جميع المرضى الذين تتطلب حالتهم العلاج بمضادات الفيروسات الارتجاعية - ويبلغ عددهم نحو ٤٠٠ ٢ مريض في الوقت الحالي - على هذا العلاج مع جميع الأدوية المتوفرة. وعندما تكون الأدوية غير مسجلة للاستعمال في بولندا ولكنها ضرورية لعلاج المرضى، فإن الحكومة تتخذ إجراءات لاستيرادها. ويعتبر دعم الرعاية الطبية المهنية من خلال مساعدة المرضى على الحفاظ على أعلى مستوى من نوعية الحياة وعلى احترام الذات أمرا ضروريا. وتعمل مراكز الاختبار النموذجية في بولندا منذ عام ١٩٩٧ على تقديم خدمة كشف بالجماع ودون ضرورة الإفصاح عن الهوية، إلى جانب إسداء النصح لمن يرغب في ذلك. وخضع للاختبار أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٣. وفي ضوء العدد الكبير من حالات انتقال المرض عبر حقن المخدرات، فإن الفرص المتاحة للمصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز للاندماج ثنائية في المجتمع تتعزز من خلال المشاركة في برامج المعالجة بالميتادون. وقد بدأ العمل باستبدال الإبر والمحاقن في بولندا منذ عام ١٩٩١، ثم بموافقة الحكومة منذ عام ١٩٩٦. وابتداء من عام ١٩٩٧، صار العلاج البديل بالميتادون متيسرا. وشُرع في استعمال العلاج البديل بالميتادون كمشروع رائد في عام ١٩٩٧، وتطور من حيث الأساليب وعدد المرضى. وتعطى الأولوية في العلاج لمتعاطي المخدرات بالحقن الوريدي المصابين بفيروس نقص المناعة البشري.

ثانياً - المساهمات المقدمة من هيئات منظمة الأمم المتحدة

ألف - منظمة العمل الدولية

١٣ - ذكرت منظمة العمل الدولية بأنه، لدى تنفيذها مدونة الممارسات التي وضعتها بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وميدان العمل، فهي تعمل على حشد مكوناتها الثلاث (وهي الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ونقابات العمال) وعلى زيادة قدرتها على القيام بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز ورعاية المرضى المصابين به ودعمهم. وإن خبرة منظمة العمل الدولية الطويلة في النهوض بالصحة والسلامة في مكان العمل - بما في ذلك الحصول على خدمات الصحة المهنية والضمان الاجتماعي - ومبادئها الأساسية الهادفة إلى حماية حقوق العمال هي مفيدة بشكل خاص للعمل الوطني. وأفادت المنظمة بأن تعزيز الحصول على الرعاية والعلاج في مكان العمل يتم بالتعاون مع شركاء منظمة العمل الدولية من الهيئات التابعة للأمم المتحدة. وصارت منظمة العمل الدولية عضوا في فرقة العمل التي أنشئت لتنفيذ المبادرة المشتركة بين منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، لتقديم العلاج لثلاثة ملايين شخص بحلول نهاية عام ٢٠٠٥. ويتلخص دور منظمة العمل الدولية في تأييد اعتبار مكان العمل كمكان لتقديم العلاج وللوقاية وفي تشجيع

أصحاب العمل والمتبرعين على الاستثمار في توفير الأدوية المضادة للفيروسات الارتجاجية لعلاج العمال وأسرهم والمجتمعات المحلية وفي تدعيم خدمات الصحة المهنية؛ وفي زيادة قدرة الشركاء الاجتماعيين على دعم تقديم العلاج؛ وفي العمل بنشاط على تعزيز قدرة الخضوع للكشف والاستشارة الطوعيين. ومن بين النشاطات التي تقوم بها منظمة العمل الدولية على الصعيد القطري وضع سياسات تُنفذ في مكان العمل قوامها تقديم الرعاية والدعم للعمال المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والمتأثرين به؛ وفي إجراء مسح للشركات المهتمة أو التي انخرطت بالفعل في تقديم العلاج بمضادات الفيروسات الارتجاجية لمستخدميها؛ وفي تنفيذ خطط للرعاية والتأمين الصحيين تتسم بالابتكار. كما نظمت منظمة العمل الدولية أو دعمت اجتماعات لإرشاد وتعزيز الجهود الرامية إلى توسيع نطاق الوقاية من فيروس نقص المناعة البشري وعلاجه وبرامج الرعاية المتعلقة به. وقد تعاونت منظمة العمل الدولية مع منظمة الصحة العالمية على وضع مبادئ توجيهية مشتركة بشأن الوقاية من السل ومكافحته في مكان العمل وتعمل المنظمتان معا حاليا على وضع مبادئ توجيهية مشتركة للعاملين في مجال الصحة بخصوص فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. وفضلا عن ذلك، تتكاتف منظمة العمل الدولية مع الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا في سبيل توطيد الشراكة بين القطاعين العام والخاص لزيادة تيسير الاستفادة من الوقاية والرعاية، مع التركيز بوجه خاص على مكان العمل في دعم توفير العلاج وجعله في متناول المجتمع المحلي. كما سيعمل الصندوق العالمي مع منظمة العمل الدولية على إيجاد وطرح أمثلة عن مقترحات ناجحة تتعلق في جانب منها بميدان العمل، ولتوجيه كوادر منظمة العمل الدولية في مجال وضع إجراءات التنفيذ، ولمساندة آليات التنسيق القطرية من خلال إيجاد صلات وصل مع الشركاء الاجتماعيين.

باء - مفوضية حقوق الإنسان

١٤ - تعمل مفوضية حقوق الإنسان على إبراز أهمية الحصول على الأدوية في حماية حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه. وما برحت إحدى الوسائل لتحقيق ذلك فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز تتمثل في نشر المبدأ التوجيهي رقم ٦ المنقح (الذي يتناول مسألة الاستفادة من الوقاية والعلاج والرعاية والدعم) من المبادئ العالمية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وحقوق الإنسان. وقد نُقح هذا المبدأ التوجيهي في عام ٢٠٠٢.

١٥ - والمفوضية بمعالجتها مسألة إمكانية الحصول على الأدوية، تدعم كذلك عمل الهيئات المكلفة بالإجراءات الخاصة والهيئات التي تتولى رصد الامتثال لمعاهدات حقوق الإنسان. وفي تقريره المبدئي المقدم إلى اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين (E/CN.4/2003/58)، أعرب المقرر الخاص المعني بحق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه ("الحق في الصحة") عن اعترامه إيلاء اهتمام خاص، أثناء فترة ولايته، لفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والأمراض المهملة، بما فيها الملاريا وداء السل. وقد قام المقرر الخاص بعدد من المداخلات المفيدة، مسترشدا بإقرار اللجنة بأن إتاحة إمكانية التداوي في سياق جوائح كفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والملاريا وداء السل تشكل مكونا أساسيا من مكونات الحق في الصحة. وتضمن تقريره إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠٣ فصلا مخصصا لفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والحق في الصحة، ركز على تيسر إمكانية التداوي وعلى العقبات الأخرى التي تحول دون العلاج (A/58/427). وفي البعثات القطرية التي قام بها إلى

موزامبيق وبيرو ورومانيا، ناقش المقرر الخاص تيسر إمكانية التداوي بالنسبة لهذه الأمراض، وتطرق أيضا إلى العقبات التي تحول دونه، لا سيما فيما يخص النساء والأطفال، وإلى أمثلة عن الممارسات الجيدة. وخلال البعثة التي قام بها إلى منظمة التجارة العالمية، أولى المقرر الخاص اهتماماً لما للاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) من أثر في إتاحة إمكانية الحصول على الأدوية بأسعار معقولة وبتعزيز وسائل حماية الملكية الفكرية بالتوافق مع الالتزامات المتصلة بحقوق الإنسان (E/CN.4/2004/49.Add.1). ويتعاون المقرر الخاص مع البرنامج الخاص للبحوث والتدريب في مجال الأمراض المدارية، المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، لإنجاز دراسة عن الأبعاد الإنسانية للأمراض المهملة، بما في ذلك إمكانية التداوي للفئات الضعيفة، كالفقراء وسكان الأرياف والنساء والأطفال. ولدى معالجة هذه القضايا، عمل المقرر الخاص بشكل وثيق مع مجموعة من الجهات، من بينها دول ومنظمات حكومية دولية وعاملون في مجال الصحة وشركات لإنتاج المستحضرات الصيدلانية والمجتمع المدني، بما في ذلك جمعيات للمصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز.

١٦ - وفي تقريره إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الستين، وجه المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب الانتباه إلى الروابط القائمة بين التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة من جهة وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. من الجهة الأخرى. وأكد المقرر الخاص التزامات الدول باحترام الحق في الصحة بعدم الانتقاص أو الحد من المساواة بين الأشخاص المحرومين من حريتهم في الحصول على خدمات صحية الوقائية والعلاجية والتخفيفية، في جملة أمور أخرى. كما ذكّر بأحكام القواعد الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء فيما يتعلق منها بمعاملة السجناء المرضى.

١٧ - وتواصل اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحث مسألة إمكانية التداوي في ضوء التزامات الدول الأطراف بمقتضى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه. وقد واظبت اللجنة، على مدى السنتين المنصرمتين، على حث الدول الأطراف على تقييم ما لقواعد التجارة العالمية من تأثير على الحق في الصحة للجميع وعلى زيادة تطبيق بنود المرونة المتاحة بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة ضماناً للحصول على الأدوية التي لا تحمل علامات تجارية وتوسيع نطاق التمتع بالحق في الصحة للجميع. وفي دورتها الثالثة والثلاثين المنعقدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بحثت اللجنة مشروع تعليق عام على المادة ١٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يتناول حقوق الملكية الفكرية في جملة أمور أخرى.

١٨ - وفي عام ٢٠٠٣، اعتمدت اللجنة المعنية بحقوق الطفل تعليقها العام رقم ٣ المتعلق بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. وأثناء تناولها مسألة علاج ورعاية الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشري أو الإيدز، أكدت اللجنة التزامات الدول الأعضاء في الاتفاقية بضمان حصول الأطفال، باستمرار وعلى قدم المساواة مع غيرهم، على العلاج والرعاية الشاملين، ومع إقرارها بأن هذا يتضمن الحصول على مضادات الفيروسات الارتجاعية وغيرها من العقاقير والخضوع لعمليات التشخيص والتكنولوجيات ذات الصلة ضمن الرعاية الخاصة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والأمراض المعدية الانتهازية المتصلة بذلك. ولاحظت اللجنة أنه ينبغي للدول الأطراف أن تتفاوض مع قطاع إنتاج المستحضرات الصيدلانية تيسيراً للحصول على الأدوية الضرورية محلياً بأدن سعر ممكن. وأوصت اللجنة في مناسبات عدة الدول الأطراف بالسهر على ألا تؤثر اتفاقات التجارة الإقليمية

وغيرها من اتفاقات التجارة الحرة تأثيراً سلبياً على إنفاذ حقوق الأطفال، وخصوصاً على إمكانية إمداد الأطفال وغيرهم من ضحايا فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز بأدوية فعالة مجاناً أو بأدنى سعر ممكن.

جيم - برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز

١٩- علق برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز على عدد من المستجدات والأنشطة التي شهدتها الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤. وتمشياً مع مناقشة اللجنة للمجتمع الدولي أن يمد يد العون للبلدان الفقيرة في التصدي لجوائح مثل فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والملاريا وداء السل، أُحرز تقدم كبير على يد مجموعة واسعة من الجهات الملتزمة باتباع نهج قوامه حقوق الإنسان في سبيل زيادة فرص الحصول على العلاج لفيروس نقص المناعة البشري. وعلاوة على ذلك، توطدت بشكل كبير خلال السنتين الماضيتين الإرادة السياسية فيما يتعلق بزيادة فرص الحصول على العلاج، وزادت بشكل كبير الموارد المالية المتيسرة من مصادر وطنية ودولية التي تتيح إنجاز تلك الزيادة. وأفصح برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز عن رأيه بأن ما يَسَّر حدوث هذه التطورات الإيجابية إلى حد كبير هو الهبوط الحاد في سعر الأدوية وعمليات التشخيص في السنوات الأخيرة وشروع بعض الحكومات (مثل كندا وماليزيا) في الاستفادة من الضمانات المتعلقة بالصحة العامة في التجارة المتعددة الأطراف وفي الاتفاقات المتعلقة بالملكية الفكرية في زيادة إمكانية الحصول على الأدوية المضادة لفيروس نقص المناعة البشري في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

دال - منظمة الصحة العالمية

٢٠- وجهت منظمة الصحة العالمية الانتباه إلى أنشطة المبادرة العالمية المشتركة بينها وبين برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز ("مبادرة ٣ في ٥") التي تتيح لثلاثة ملايين شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشري في البلدان النامية والبلدان ذات الدخل المتوسط من الحصول على العلاج بمضادات الفيروسات الارتجاعية قبل نهاية عام ٢٠٠٥. وتستند المبادرة إلى عدد من المبادئ الموجّهة، من بينها مبدأ "العلاج وحقوق الإنسان" ومبدأ "الإنصاف". فبموجب المبدأ الأول، ستستخدم المبادرة أهداف الأمم المتحدة المتمثلة في النهوض بحقوق الإنسان على نحو ما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وما تم توضيحه (فيما يتعلق بمعالجة مشكلة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز) في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز الصادر في الدورة الاستثنائية التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠١. وبموجب مبدأ الإنصاف، يجري بذل جهود خاصة لضمان إتاحة العلاج بمضادات الفيروسات الارتجاعية للأشخاص المعرضين للإقصاء بسبب العوائق الاقتصادية أو الاجتماعية أو الجغرافية أو غيرها. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، كان ٤٤٠.٠٠٠ مصاب بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز يتلقون العلاج بتلك المضادات في بلدان نامية وبلدان تمر بمرحلة انتقالية. ومع أن هذا العدد أقل بـ ٦٠.٠٠٠ من الهدف الذي كان محددًا للأشهر الستة الأولى من تطبيق "مبادرة ٣ في ٥"، فإن تزايد المكاسب يوحي بأنه يجري إحراز تقدم في هذا الاتجاه، وقد شُيدت أبنية لتسهيل الزيادة السريعة في عدد الأشخاص الذين سيحصلون على العلاج في غضون التاريخ المستهدف في نهاية عام ٢٠٠٥.

ثالثاً - المساهمات المقدمة من المنظمات غير الحكومية

٢١ - أعرب المجلس العالمي للممرضات، في مداخلة، عن دعمه للقرار، وقدم عرضاً موجزاً للأنشطة التي قام بها تماشياً معه. ومن بين تلك النشاطات، العمل في إطار شراكة مع الائتلاف الدولي من أجل الحصول على العلاج الهادف إلى زيادة فرص الحصول على الأدوية المضادة للفيروسات الارتجاجية. ويتعاون الائتلاف مع منظمات المشتغلين في المهن الصحية، مثل الجمعية الطبية العالمية، والاتحاد الدولي للصيدلة، والجمعية الدولية للأطباء المختصين في رعاية المصابين بالإيدز، ومنظمة الصحة العالمية، وغيرها، من أجل تحسين قدرة الممرضات وغيرهن من العاملين في مجال الطب على توفير الأدوية المضادة للفيروسات الارتجاجية. ويمارس المجلس ضغوطاً على شركات الأدوية كي تيسر للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز الحصول على تلك الأدوية (كوسيلة لبناء قدرة النظم الصحية)، وقد قام بمراجعة واستكمال البلاغ المعبر عن موقفه من الإيدز ليتضمن حصول المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز على الأدوية المضادة للفيروسات الارتجاجية. وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومع برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالإيدز، وضع المجلس العالمي للممرضات صحائف وقائع عن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز موجهة للممرضات والقابلات تدافع عن الحصول على الأدوية المضادة للفيروسات الارتجاجية. وإحدى تلك الصحائف المتعلقة بتعبئة الممرضات للوقاية من فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز ورعاية المصابين به تحت الجمعيات الوطنية للممرضات على العمل الحثيث من أجل زيادة فرص الحصول على الوقاية والعلاج والرعاية المستمرة للمصابين. وقد وضعت مبادئ توجيهية للحد من وقع فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في نفوس الممرضات والقابلات. ويقوم المجلس العالمي للممرضات بتوعية الممرضات في مجال حقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز من خلال منشوراته وبيانات مواقفه ومؤتمراته وغيرها من الفعاليات التي تتطرق إلى قضايا حقوق الإنسان. كما وجه المجلس دعوة إلى المبعوث الخاص للأمم العام المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في أفريقيا ليكون المتحدث الرئيسي في مؤتمره السنوي.

Notes

¹ Project on the future of health-care financing in Botswana currently undertaken by ILO/AIDS and the Finance, Actuarial, and Statistical Services Branch (SOCFAS).

² Tripartite Interregional Meeting on Best Practices in HIV/AIDS Workplace Policies and Programmes, Geneva, December 2003; UNAIDS Global Fund Partnership Meeting, Lusaka, January 2004; International Conference on Tuberculosis, New Delhi, March 2004; ILO-WHO joint side event on care and treatment through occupational health services at the International Labour Conference, June 2004; Leadership Forum on HIV/AIDS and the world of work, XV International AIDS Conference, July 2004; Panel on "Partnership in the fight against HIV/AIDS" in the General Assembly of International Federation of Pharmaceutical Manufacturers Association (IFPMA), Barcelona, October 2004.